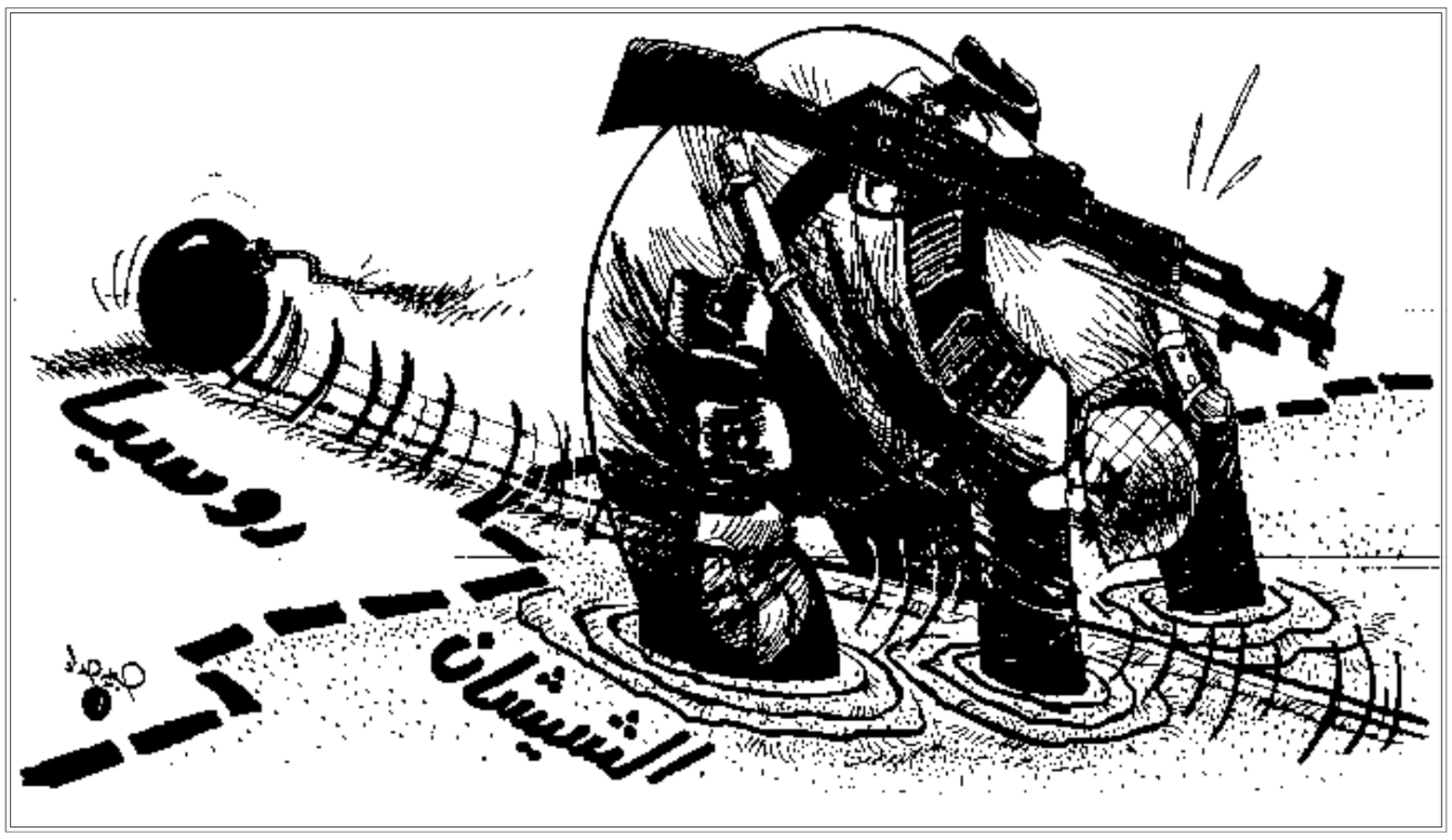

من يحارب حق العودة؟

سلمان أبوستة *

■ حق العودة مقدس لكل فلسطيني، قانوني معترف به لدى المجتمع الدولي، ممكن عملياً حسب الدراسات العلمية الجادة. فمن يحاربه إذن؟ أطراف عدة، أولها إسرائيل بالطبع. لقد أعلن بن غوريون قبل انشاء دولته ان تدمير المجتمع الفلسطيني شرط لقيام إسرائيل. وبعد قيام الدولة بأسبوعين، أعلنت حكومة إسرائيل الموقتة رفض عودة اللاجئين تحت أي ظروف، مما دعا الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت إلى إعلان توصياته المتكررة بضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم، وآخرها تقريره المهم في ١٩٤٨/٩/١٦، الذي صدر قبل يوم واحد من اغتياله على يد الإرهابيين الصهاينة، والذي أصبح القاعدة لإصدار قرار الأمم المتحدة الشهير رقم ١٩٤ القاضي بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم.

ومنذ ذلك الحين حتى اليوم، لا تزال إسرائيل تحارب حق العودة ولكن بأوجه وأسماء مختلفة، منها مؤسسات بحث غربية وإسرائيلية، ومؤتمرات وندوات بأشكال وألوان الطيف المتعددة، كلها لها غرض واحد: تدمير أسس القانون الدولي بتجاهله أو اعتباره غير ممكن التطبيق. وهي كلها مبررات واهية، ويسهل دحضها، كما تبيّن ذلك في الدراسات القانونية والعلمية الجادة.

وخلال نصف القرن الماضي، تقدمت إسرائيل وحلفاؤها بأكثر من ٤٠ مشروعاً للخلاص من قانونية حق العودة، واقتراح مشاريع بديلة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أي مكان في العالم عدا وطنهم، ودفع التعويضات لهم، من جيوب الغير، مقابل بيع بيوتهم وأراضيهم لإسرائيل بأثمان شبه مجانية، حتى تصبح هذه ملكاً شرعياً لإسرائيل بتوقيع أصحاب الحق.

وعلى رغم ويلات خمس حروب كبيرة وعدد لا يحصى من الغارات والقتل والتدمير لكل مكان يوجد فيه اللاجئون في فلسطين وأي بلدي عربي، فقد رفض اللاجئون مشاريع التصفية هذه، وفشلت جميعاً.

ووجدت إسرائيل في اتفاقية أوسلو فرصة لإعادة الكرة، فحاولت انتزاع الاعتراف باسقاط حق العودة من السلطة الفلسطينية في محادثات كامب ديفيد الثانية، ففشلت. وبقي الموقف الرسمي صامداً بجانب حق العودة إلى اليوم.

على أن اتفاقية أوسلو قد انتجت عدداً من البشر على الجسم الفلسطيني، داعية إلى اسقاط حق العودة على أساس العقلانية والواقعية. وتعهدت إسرائيل وبعض الدول الغربية هؤلاء المشقين والمارقين بالرعاية، والإبراز في الصحف العالمية ووسائل الإعلام، وتدفق الأموال الداعمة لهذه الجهود.

بعد أوسلو، ظهرت أعداد كبيرة من الجمعيات الأهلية التي يدعمها الغرب مالياً. وعلى رغم أن معظمها يعمل عملاً جاداً مفيداً للمجتمع الفلسطيني، إلا أن بعضها خدم الأهداف المعادية للحقوق الفلسطينية.

ويتحكم التمويل في اتجاه هذه الجمعيات إلى حد كبير. هذه جمعية «شرقيات» التي تعمل في غزة، لتنوير النساء عن حقوقهن الشخصية والعامة، كانت تتلقى تمويلاً منتظماً لعملها، وعندما بدأت الجمعية في تنوير النساء عن حقوقهن في البيت والمأوى، وبالامتداد، في حق العودة إلى ديارهن عام ١٩٤٨، انقطع عنها نصف التمويل!

على أن أخطر الجمعيات على الحقوق الفلسطينية هي التي توحي لصناع القرار السياسي في أميركا وأوروبا أن بالإمكان اسقاط حق العودة بكثير من الضغط السياسي والقليل من التمويل، وأنه بالإمكان قبول الفلسطينيين بإسقاط هذا الحق، لأنهم لا يؤمنون به أصلاً أو لا يؤمنون بإمكان تحقيقه يأساً واحباطاً.

ويقود هذا الرأي خليل الشقاقي الذي انتقل من مركز متواضع للدراسات في جامعة النجاح إلى مركز فخم في رام الله، تغدق عليه الأموال من الغرب وحتى اليابان، ويتمتع باستقبال حار في دوائر السياسة الغربية، لا يحظى به من يؤيدون حق العودة من اللاجئين.

وتستمد الحملة الأخيرة لمركز خليل الشقاقي مادتها من تسويق ما قيل عنه «اتفاقية طابا» التي تعتمد على بندين: البند الأول، اعتراف إسرائيل الصوري بحق العودة مع افراغه من معناه. والبند الثاني، تقديم المغريات والحوافز والجوائز كافة لمن يقبل استمرار عملية التنظيف العرقي التي تعرض لها الفلسطينيون عام ١٩٤٨ أو يقبل عملية تنظيف عرقي جديدة، إما بالتوطين أو بالترحيل إلى أي بلد آخر عدا المواطن الأصلي الذي هجروا منه. وهذا بالطبع تسويق لجريمة من جرائم الحرب، يتعرض مروجوها إلى عقاب محكمة الجنايات الدولية التي تأسست بموجب ميثاق روما في عام ١٩٩٨.

وبينما يعلم أي شخص مهتم بالشأن العام، حتى ولو لم يكن مختصاً، أن الغالبية الساحقة من اللاجئين تطالب بحق العودة، نجد أن الدراسات المسحية لمركز خليل الشقاقي تقول إن نحو ١٣ في المئة فقط من اللاجئين يريدون العودة. كيف هذا؟ تسأل الدراسة في الجزء الرابع منها، المختص بحق العودة إلى الديار عام ١٩٤٨ أسئلة مثبطة ومنفرة، مثل، هل تفضل حمل الجنسية الإسرائيلية؟ فإن رفض، سُئل: هل تقبل التعويض؟ أو: هل تقبل بالخدمة الوطنية (أي التجنيد في الجيش الإسرائيلي)؟ فإن رفض: هل تقبل بالتعويض؟ أو: إذا تبين لك ان سكنت قد دمر وبني فوقه، هل تقبل بذلك أم ترفض العودة وتقبل بالتعويض؟ (لاحظ الربط).

وفضلاً عن الأهداف المعادية للحقوق الفلسطينية التي تخدمها الدراسة، فإن بها أخطاء قانونية ومنهجية فاحشة. بداية لا يجوز الاستفتاء على الحقوق غير القابلة للتصرف، فهي حقوق مطلقة لا تسقط بالتقادم أو العقبات، كذلك لا يجوز قيادة المستجوب إلى اتجاهات متحيزة. وكذلك هناك شكوك كبيرة في أن تكون الدراسة قد تمت أصلاً في لبنان والأردن.

لكن مثل هذه الدراسات تلقى آذاناً صاغية (وأموالاً طائلة) في الغرب، وتؤثر سلباً في قرارات تلك الحكومات حول موقفها من فلسطين.

وهناك أشخاص يظهرون بانتظام في المحافل الدولية التي يدعون إليها بانتظام، ينتقصون من حق العودة بأشكال مختلفة. منهم شخص، يعمل في الجامعة العربية في الخارج ولكنه لا يتحدث باسمها، يدعو في كل مناسبة إلى أن اللاجئين لا يرغبون في العودة، ويذكّر بسوء معاملتهم في البلاد العربية، وضرورة تحسين معيشتهم وإقامتهم هناك. وهذا أمر لا بأس به، لو كان الغرض هو الاحتفاظ بحقهم في العودة. لكنه ليس المقصود. وهناك شخص يعمل في جمعية أهلية في الضفة يتبنى اعتبار اللاجئين مشكلة اجتماعية انثروبولوجية تعالج مثلما تعالج المشاكل الرعوية في مانشوريا.

هذه الشخصيات النكرة ليس لها وجود لدى مجتمع اللاجئين ولا صدقية بالطبع. ولكنهم يعملون لإجهاض الحقوق الفلسطينية لدى دوائر السياسة الغربية، سواء عن طمع أو طموح أو جهل أو شيء من هذا وذاك.

على أن سري نسيبه يتميز بمركز خاص بين الداعين إلى اسقاط حق العودة. فهو حامل ملف القدس سابقاً ورئيس جامعة القدس وضيف دائم لدى الجامعة العبرية وجامعة تل أبيب. ولذلك فإن مهمته سياسية واضحة ومعلنة.

لقد تحالف سري نسيبه مع عامي عيالون رئيس الاستخبارات الإسرائيلية (شين بيت)، المسؤولة عن تعذيب الفلسطينيين وقتلهم، في حملة دعائية مدفوعة الأجر، تدعو إلى اسقاط حق العودة، تحت شعار عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية إن وجدت، وتكون هذه دولة الفلسطينيين، بينما تبقى إسرائيل دولة يهودية. وبالإضافة إلى أن هذا الطرح معاد للحقوق الفلسطينية، فهو يحتوي على مغالطات قانونية ومخالفة لحقوق الإنسان... إن قيام الدولة الفلسطينية عمل سياسي يتفق عليه دولياً من أجل بسط سيادة الدولة على رقعة من الأرض. وهذا العمل قد يقبل أو ينقض أو يتسع مداه أو ينكمش. أما حق العودة فهو حق غير قابل للتصرف، لا يسقط بأي شكل، ولا تجوز فيه المقايضة، ويجب تطبيقه بعودة اللاجئ إلى البيت الذي هجّر منه أصلاً بغض النظر عن السيادة المفروضة على ذلك المكان (وهي سيادة إسرائيل حالياً). ولذلك ليست هناك علاقة قانونية بين إقامة الدولة وحق العودة، فهما حقان منفصلان. ولهذا السبب، قبلت إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة بشرط قبولها قراري الأمم المتحدة: قرار التقسيم ١٨١ وقرار عودة اللاجئين ١٩٤.

أما الاعتراف بأن إسرائيل «دولة يهودية»، فهو تصريح لها بإبادة أو ترحيل الفلسطينيين المواطنين فيها، عدا عن إقرار مطلبها باسقاط حق العودة، وكلا الأمرين شجبهما المجتمع الدولي مراراً. وعلى سبيل المثال، جاء في قرار لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في ٢٠٠٣/٥/٢٣، المادة ١٨، ان اللجنة قلقة من معنى القومية اليهودية التي تستعمل أساساً للتفرقة العنصرية لمصلحة اليهود، حتى لو لم يكونوا مواطنين في إسرائيل، والتحيز ضد العرب حتى وهم مواطنون في إسرائيل.

وتلقى حملة سري نسيبه استنكاراً شديداً في المجتمع الفلسطيني، أدى إلى إلغاء اجتماعه مرة، وضربه مرات على أيدي الجمهور الغاضب. ولكن يبقى التطبيل والتزمير لسري نسيبه في «نيويورك تايمز» وغيرها، وتلقيبه بـ«أمير القدس»... وتبقى الغاية الوحيدة من كل ذلك هي التشويش على حق العودة.

وعلى رغم أن السلطة الفلسطينية لا تزال باقية على تمسكها بحق العودة، إلا أننا نجد أفراداً بها، يشذون عن القاعدة تحت مسميات أكاديمية. فقد دأب خليل نجم، في وزارة التخطيط، منذ أن كان وزيرها نبيل شعث، على تقديم دراسات، في الغرب فقط، على استيعاب الضفة الغربية للاجئين، تحت مسميات «المهاجرين أو العائدين» إلى الدولة. وهذا بالطبع مخالف لحق العودة. لكن هذه الدراسات، التي لا بد أنها تمت بموافقة الوزير، تظهر تباعاً في مؤتمرات غير معلنة، منها مؤتمرات تنظمها لندن وكندا، وتتلقفها الصحافة الإسرائيلية.

وجاء في مقال للمعلق السياسي أكيفا إيلدار في صحيفة «هآرتس» تحت عنوان «خرافة العودة أو مشكلة اللاجئين» بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٦، يقول فيها عن مؤتمر غير معلن عقد أخيراً في اوتاوا، «انه في كل مرة، يقدم فيها أحد المشاركين خطة لاستيعاب اللاجئين (خارج إسرائيل)، يقوم شخص بالمطالبة بحق العودة. ولكن (بعض) المشاركين من الأراضي (الفلسطينية) هم الذين يتجهون إلى اسقاط الشعارات القديمة مقابل حلول واقعية». وهكذا يكيلون المديح لمن يتخلون عن حقوقهم. وهو الأمر الذي ترحب به الدوائر الغربية، وتموله، وتعتمده في سياساتها ضمناً، إن لم يكن علناً دائماً.

وعلى رغم هذه البشور التي تظهر على الجسم الفلسطيني، فإن هذا الجسم قوي وقادر على الدفاع عن حقوقه. إن حركة الدفاع عن حق العودة قوية جداً في انحاء العالم. إذ عقدت مؤتمرات في لبنان وسورية والأردن وتورنتو، وستعقد مؤتمرات أخرى في غزة ولندن هذا الشهر لتؤكد التمسك المطلق بحق العودة. ولم يحدث في التاريخ الفلسطيني الحديث أن انتشرت الدعوة إلى التمسك بحق العودة كما هي اليوم، سواء كان ذلك في مخيمات رفح والدهيشة أو المدن الأوروبية أو الجامعات الأميركية. ولا شك أن حركة الدفاع عن حق العودة ستتفاعل أكثر وتؤدي إلى تنظيمات ثابتة فعالة، جلّ اعضائها من الجيل الثالث للاجئين الذين يتمتعون بالقدرة والكفاءة والثقة بالنفس. وأما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

* رئيس هيئة أرض فلسطين، لندن.

الخروج أم المزيد من التورط؟

السير سيريل تاونسند *

■ «تجد بريطانيا نفسها مرتبطة من دون فكاك بمغامرة عسكرية – امبريالية ليس لبريطانيا سيطرة تذكر على وجهتها. وليس لتوني بلير وجاك سترو وجيف هون، المقيدين بأحلام المحافظين الجدد الأميركيين، سوى الانتظار والأمل. المغامرة قد تنجح في النهاية. لكن رئيس الوزراء سيكون محظوظا اذا رأى خلال السنين القليلة المقبلة تبريرا لاحتلال العراق ينهي حجج المشككين».

هكذا كتب المعلق الممتاز ماثيو باريس، الذي كان نائباً محافظاً عن منطقة ويست دارابيشاير بين ١٩٧٩ و١٩٨٦، واصفاً مشاعر التشاؤم التي تسود الرأي العام البريطاني تجاه الوضع في العراق.

وكان هناك الكثير من الارتياح لدى الرأي العام لانتهاء الحرب بعد أسابيع قليلة ودون قتال دموي في شوارع وأزقة بغداد. وكانت استطلاعات الرأي أظهرت قبل الحرب معارضة الغالبية لها، لكن الرأي العام سارع فور بدايتها الى الوقوف خلف القوات البريطانية في العراق ومحيطه، وبنهاية الحرب اعتبرت الغالبية انها كانت مبررة.

لكن الفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل أثار موجة كبيرة من النقاش والتساؤل. ويشعر الذين عارضوا دعم الأميركيين دون غطاء من الأمم المتحدة – من بينهم أنا شخصيا – أن ذلك يعزز من موقفهم. فيما خسر توني بلير وحكومته ثقة الألوف من المواطنين، من ضمنهم مؤيدون متحمسون لحزب العمال.

وبمرور الأسابيع تراجع الاهتمام بقضية العراق، لكنها عادت الى الصدارة فجأة بعد المجزرة في المجر الكبير في ٢٤ من الشهر الماضي التي قتل فيها ستة من عناصر الشرطة العسكرية البريطانية. وكانت تلك أكبر خسارة في الأرواح خلال يوم واحد أصابت القوات البريطانية منذ حرب الخليج في ١٩٩١ . ولا شك ان هذا الحادث البشع، الذي جاء جزئيا نتيجة فشل استخباراتي، قد شكل منعطفا رئيسيا في الموقف من العراق. ويدور الكثير من التساؤل حول الهدف من وجود القوات البريطانية هناك، ولماذا لم تهيء الحكومة الرأي العام للتطورات المحتملة بعد سقوط صدام حسين. ويخيم على هذه النقاشات دوماً بالطبع شبح الحملة الطويلة التي اضطرت بريطانيا الى خوضها في ارلندا الشمالية ضد الجيش الجمهوري الارلندي.

من الأسئلة الرئيسية التي يطرحها الرأي العام ذلك الذي يتعلق بـ«استراتيجية الخروج».

وكان من بين أول الطارحين رئيس الوزراء المحافظ السابق جون ميجور. أي هل على بريطانيا، وأيضاً الولايات المتحدة، أن تقاوم اغراء البقاء في العراق وتترك مهمة التعامل مع وضعه المتفجر الى الأمم المتحدة – على كرهها لذلك العبء – ومجلس عراقي موقت يفتقر الى الخبرة؟ هل بمقدور الجامعة العربية المساعدة؟ ويكمن خلف الشعور بضرورة المغادرة الخوف من أن مشاكل العراق السياسية والاقتصادية العميقة تتطلب مرحلة من الحكم الخارجي الشديد الوطأة، وهو ما يؤدي في الوقت نفسه الى تنامي ردود الفعل ضد القوى المحتلة.

بالمقابل هناك من يشعر، سواء كان من مؤيدي الغزو أو معارضيه، بأن لا خيار لأميركا وبريطانيا غير الاستمرار في حكم العراق ومحاولة اقامة حكومة منتخبة فاعلة، في ذلك البلد المفتقر الى التجربة الديموقراطية.

وفي حال البقاء والتورط أعمق، ما هي المدة التي تتطلبها تلك المهمة؟ وكان الجنرال غارنر، الحاكم المدني السابق للعراق الذي لم يكمل شهراً واحداً في المنصب، قدّر المرحلة المطلوبة بستة أشهر. لكن وسائل الاعلام تتناقل التقارير من واشنطن ولندن عن بقاء الاحتلال سنين طويلة.

وهل ستكون قوات الاحتلال وقتها تحت امرة رئيس عراقي منتخب؟ لا اعتقد ذلك. خصوصا وان حلّ الجيش العراقي يضع مسؤولية حفظ الاستقرار على القوات الأجنبية.

الانطباع القوي من كل هذا ان هناك فراغ استراتيجي بالغ الخطورة. ويقود بول بريمر سلطة التحالف الموقتة – التي لا يتجاوز عدد موظفيها ٦٠٠ موظف – يساعده في ذلك المسؤول البريطاني جون ساورز (يخلفه قريبا السير جيريمي غرينستوك). لكن ممن يتسلم بريمر الأوامر؟ من البنتاغون فقط؟ وهل يبذل الرئيس بوش ورئيس الوزراء توني بلير وقتاً كافياً للتباحث في سبل اعادة اعمار العراق في الوقت الذي تتصاعد فيه الهجمات على القوات الأميركية والبريطانية؟

وأورد تقرير أصدرته اخيراً «مجموعة الأزمات الدولية» تصريحاً لمسؤول دولي رفيع قال فيه ان «العراقيين يشعرون بأن الأجانب يفرضون عليهم مستقبلهم. انها المرحلة الأخيرة من شهر العسل بين الطرفين. هناك امتنان واسع للأميركيين لاطاحتهم صدام حسين، لكن الصيف سيشهد تصاعد الغضب متوازياً مع تصاعد درجة الحرارة».

وها نحن نجد الغضب يتصاعد فعلاً، والى درجة خطيرة.

* سياسي بريطاني من حزب المحافظين.

مسألة الرهائن

■ للمرة الخامسة خلال عشر سنوات يحتدم الجدل داخل الحكومة الاسرائيلية، وبينها وبين الجانب الفلسطيني ـ السلطة بالأمس، والحكومة اليوم ـ على إطلاق السجناء الفلسطينيين. حدث ذلك مع اسحق رابين، ثم مع شمعون بيريز، ثم مع بنيامين نتانياهو وايهود باراك، والآن مع ارييل شارون. وفي كل مرة كانت الذرائع الاسرائيلية هي ذاتها، كما كانت الدوافع ايضاً. فالسجناء هم رهائن، ومن يحتجزهم يريد الفدية والثمن.

المفارقة ان من يحتجزهم هو «دولة»، وبهذه الصفة يتفادى الإدانة، مع انه يتصرّف تماماً كما العصابات، بدليل ان هذه «الدولة» لا تفصح عمن عندها لتُبقي هامش الابتزاز واسعاً ومفتوحاً. لذا يقدم الطرفان ارقاماً تقديرية تراوح بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ معتقل. أي أن الجهة التي خطفت الرهائن فعلت ذلك مفترضة انها تحتجز نشطاء وتريد ابعادهم عن ساحة المواجهة، فكل من بلغ سناً معينة يدخل «اللوائح» ويصبح مرشحاً للارتهان، لأن مجرد وجوده طليقاً أمر مقلق، وكل من دخل «اللوائح» وبقي خارج الارتهان يصبح مرشحاً للاغتيال لأن مجرد وجوده طليقاً يعني انه «مشروع انتحاري» او «مهندس استشهاديين».

حدّث ولا حرج عما يسمى «قضاء» في اسرائيل. يكفي انه في خدمة عقلية الاحتلال ولا شغل له سوى ايجاد المبررات للقتل وللارتهان. في أي حال قليلون جداً بين الرهائن الفلسطينيين هم الذين حوكموا بالمعنى المتعارف عليه للمحاكمات. لكن اكثريتهم تعرضت لاستجوابات تعذيب. اذا لم يمثلوا امام «القضاة» فلا معنى لذلك سوى ان اوراق القضية لا تتيح محاكمتهم، لذا تفضّل سلطة الاحتلال الاستمرار في ارتهانهم للمساومة على اطلاقهم، فهي تعلم ان اي سلطة فلسطينية مضطرة للمطالبة بهم كي تتمكن من التواصل مع الشعب. وبالتالي اذا كانت تريدهم فما عليها سوى ان تدفع الثمن الذي تحدده العصابة التي تحتجزهم. وتشهد اللامحاكمة التي تعرّض لها مروان البرغوثي اكثر من مرة على امرين: الاول استعداد الجهة القضائية لتسهيل مهمة العصابة، والثاني استعداد العصابة لمقايضة رهينتها بأي مكسب.

أياً كان رئيس الوزراء في اسرائيل فإنه برهن ويبرهن على انه مطبوع على ادارة «مسألة السجناء» بمنهج ابتزازي لا علاقة له بالقانون او بـ«دولة القانون». والملفت في كل جدل على هذه المسألة، ان الاسرائيلي يخرج المصطلحات نفسها، كالقول بأن هناك من تلطخت ايديهم بدماء اسرائيلية. الملفت اكثر ان الجانب الفلسطيني لا يتقدم بأي حجة مضادة، لا سراً ولا علناً، وكأن الدم الفلسطيني مباح او كأن الايدي الاسرائيلية بريئة من دم الفلسطينيين. ولعل هذا الاستهزاء بالدم في جهة وتقديسه في جهة اخرى يختصر جوهر الصراع، فهناك طرف يتاح له بل يتيح لنفسه احترام انسانه حتى وهو يرتكب افظع الجرائم وأبشعها. اما الطرف الآخر فيبيح لنفسه احتقار انسانه حتى وهو يدافع عن كرامته ووجوده وانسانيته.

أسوأ ما في مراحل «التطبيع» وادعاء «بناء الثقة» ان الجانب العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، يعتقد خلالها انه مضطر للانسحاق امام الاسرائيلي، بل لاستظرافه والتنكيت والقهقهة معه امام الكاميرات، طمعاً في نيل ثقته ورفع الكلفة في التعامل معه، وحتى بتبادل الإطراءات لربطات العنق، فيما يفترض انهما يتحادثان عن رهائن محتجزين في اكثر الظروف قذارة وظلماً، وعن ازالة الاحتلال، وعن تخفيف وطأة المهانة والإذلال عن ابناء شعبه. فهناك «فهلوة» لا طائل لها، وهناك «شطارة» لم تبرهن بعد انها مجدية، اما الانطباع الذي تخلفه حتى عند الاسرائيلي فمفاده على الاقل ان المحاور الفلسطيني لم يتعلّم شيئاً من كل المآسي التي حصلت لشعبه.

الواقع ان الذين تعلّموا من تلك المآسي ليسوا بالضرورة المحاورين الذين تفضّلهم اسرائيل، او الولايات المتحدة. فهما تفضلان التعامل مع المهزومين من دواخلهم، لأنهم مرشحون لقياس اي «انجاز» يحققونه وكأنه تنازل تاريخي من العدو. لكن الاعتراف بالهزيمة بغية الحد من الخسائر شيء، وادارة الهزيمة لبناء «السلام» على أساسها شيء آخر. ومع ان مسألة السجناء ـ الرهائن تبدو اجرائية إلا انها جوهرية بما تعنيه من احترام للانسان الفلسطيني، ومن خلاله للانسان العربي الذي يؤمن بقضيته.

عبدالوهاب بدرخان

بن لادن وصعود اليمين الاميركي

■ يحتاج الديموقراطيون الى شبه معجزة للفوز على «البلدوزر» الجمهوري في الانتخابات الرئاسية الاميركية في السنة المقبلة. إذ لا يكفي ان يقتل جندي اميركي في العراق كل يوم او ان يتكشف بأن ادارة الرئيس بوش بالغت في حجم التهديدات التي كان يمثلها نظام صدام حسين المخلوع واسلحته المحظورة المفترضة. فالاميركيون يفقدون ٤٢ ألف شخص سنوياً في حوادث السير، ما يجعلها مشكلة أكبر بكثير من كلفة الاحتلال الاميركي للعراق، على افتراض ان هذه الكلفة ستبقى في حدودها الحالية. أما تضخيم خطر اسلحة الدمار الشامل في العراق فهو أسلم، من وجهة نظر غالبية الاميركيين، من الاستخفاف بها والمخاطرة بتعرضهم لهجوم ارهابي بسبب التساهل او عدم التحوط في عالم ما بعد الحادي عشر من ايلول. ويتعرض الديموقراطيون اليوم لاتهامات بالضعف بسبب معارضتهم عقيدة الحرب الاجهاضية من دون تقديم بدائل عملية مقنعة لمواجهة التهديدات المحتملة. أما على صعيد الاقتصاد، فإن خفض نسبة الضرائب التي يدفعها الاغنياء تضمن دعمهم ادارة بوش في انتخابات يلعب المال فيها دورا اساسيا. وليس سراً ان الحروب الاجهاضية تمثل فرصة ذهبية للشركات الاميركية المصنعة للأسلحة ذات النفوذ الواسع على الصعيد السياسي، فضلاً عن الفرص التي يوفرها احتلال العراق بالنسبة لشركات النفط التي لا تقل نفوذاً في عهد ادارة جمهورية تفوح منها رائحة الزيت الاسود. ومعروف ايضاً ان السيطرة على العراق تضمن سيطرة اميركية اكبر على سعر النفط في بلد يستهلك ربع انتاج العالم من الطاقة.

اما الاعلام الاميركي، وهو رديف السياسية ووقودها، فهو انحاز، في غالبيته، لمصلحة الجمهوريين، واضعاً خصومهم الديموقراطيين في موقع دفاعي. ذلك يعني بأن هزيمة الجمهوريين ستتطلب انزال هزيمة بالاغنياء وشركات النفط والاسلحة والاعلام، وهو ما يتطلب بدوره انقلاباً على المفاهيم والقيم التي تأسس عليها النظام الاميركي، وربما صحوة مستبعدة في المدى المنظور للتيار الليبرالي الذي بات مشتتا في اعقاب انهيار مركز التجارة العالمي، وطغيان الفكر المحافظ على السياستين الداخلية والخارجية. ولا يساعد الديموقراطيين في هذا الاطار ان أبرز وجوههم اليوم هو وجه هيلاري كلينتون، التي قررت عدم خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة. أما أبرز المرشحين الديموقراطيين فهو طبيب قصير القامة من ولاية فيرمونت لم يتعرف على هويته صاحب مطعم زاره في ولاية «ايوا» إلا بعد مغادرة هوارد دين المطعم حين ابلغه الصحافيين. قد يكون من المبكر الحكم على فرص الديموقراطيين قبل ١٦ شهراً من موعد الانتخابات. إلا أن نجاحهم يبدو شبه مستحيل ما لم يتمكنوا من احداث انقلاب حقيقي في المزاج العام ضد «نظام» ثبت نفسه في السلطة بعد ثمانية اعوام من الحرمان في ظل رئاستين ديموقراطيتين، فأستحوذ على السلطة ومفاتيحها، وبات يتصرف، مثل كثير من الانظمة الشمولية، وكأن من بعده الطوفان.

لعل تفجيرات بن لادن كان لها ذات التأثير على الرأي العام الاميركي الذي تركته العمليات الانتحارية في فلسطين على الرأي العام الاسرائيلي. وبهذا المعنى، يستطيع الجمهوريون في اميركا والليكوديون في اسرائيل ان يشكروا بن لادن والتنظيمات الفلسطينية المتطرفة على ما قدموه في خدمة صعودهم الى السلطة واستحواذهم عليها الى حين.

سلامة نعمات

الحياة AL HAYAT
أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦
رئيس التحرير: جورج سمعان
Editor-in-Chief: George Semaan
رئيس التحرير المساعد: غسان شربل
نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان
مديرا التحرير: زهير قصيباتي
عبدالله اسكندر
المدير العام: روبير جريديني
■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
– التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
– الادارة العامة: الهاتف: 0207-6029988 الفاكس: 0207-6024963 التلكس: 925751
– التوزيع: الهاتف: 0207-6052123 0207-6052122 الفاكس: 0207-6024514
■ مكتب باريس: 162 Rue du Faubourg Saint Honore 75008 - PARIS Tel: 42 25 9204 Fax: 42 25 9217
■ مكتب بيروت: الوسط التجاري – شارع المعرض – مبنى دار «الحياة» – ص.ب ١١/١٢٤٢
هاتف: ٤ / ٣ / ٢ / ١ / ٩٨٧٩٩٠ (٠١) فاكس التحرير: ٩٨٣٩٩٥ (٠١) فاكس الادارة: ٩٨٣٩٢١ (٠١)
■ مكتب الرياض: جرير بلازا – الدور الرابع – شارع العليا العام
ص.ب. ٦٨٩٠٧، الرياض ١١٥٣٧، الهاتف: ٤٦١٥٦٧٥ / ٤٦١٥٤٩٦ / ٤٦١٥٤٠٢، الفاكس: ٤٦١٥٣٢٥
ادارة التسويق: هاتف: ٥٤٠٢ ٤٦١، فاكس: ٧٥٣٢ ٤٦١ .
■ مكتب جدة: شارع الاندلس، بناية تهامة، الطابق الثالث. ص.ب. ٢٣٥٦٨، جدة ٢١٤٣٦، الهاتف: ٦٥٣٤٤٢٦، ٦٥٣٢٢٠٢ الفاكس: ٦٥٢٠١٥١
■ مكتب الدمام: الدمام، شارع الملك فهد، مبنى تهامة تليفاكس : ٨٤٣٤١٠٠-٠٣
■ مكتب القاهرة: ٨ شارع رستم المتفرع من شارع اميركا اللاتينية، شقة ٥ الدور الثاني، جاردن سيتي
الهاتف: ٧٩٥٠٠٤٠ و ٧٩٢٠١٦٩، الفاكس: ٧٩٥٨٠٤٣
■ مكتب دمشق: مزة فيلات غربية – برج تاله ط ٩ الهاتف: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٠٠٠/١/ الفاكس: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٥٠٠٠
– الاعلانات: تهامة للاعلان والعلاقات العامة والتسويق
جدة – شارع الامير/محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً)، مبنى بن حمران،
المملكة العربية السعودية، الهاتف: ٦٦١٧٧٧٧-٢-٩٦٦ (١٥ خطاً) – الفاكس: ٦٦١٧٧٤٤-٢-٩٦٦
TIHAMA - MEMS DUBAI tel:00 9714 3355888 Fax:00 9714 3342844 email: tihamamems@choueirigroup.com
● تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر
Registered as a newspaper at the Post Office
مزيد من المعلومات في موقع الحياة:
http://www.daralhayat.com